المخاطر الجبائية وتأثيراتها على الوضعية المالية للمؤسسة

The tax risks and their effects on the financial position of the institution

أحلام سويسي [1]*، محمد بوحديدة[2]

[1]المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، souici.ahlem@yahoo.com

[2] المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، m_bouhadida@esc-alger.dz

تاريخ الاستلام: 14 / 07/ 2021 تاريخ القبول : 30 / 12/ 2021

ملخص :

إن التغيير المستمر في القوانين الجبائية وصعوبة فهمها جعل من الصعب على المؤسسة الالتزام بها واحترامها، فأصبحت الجباية تشكل خطرا على المؤسسة لابد من التحكم فيه نتيجة لتأثيريها على الحالة المالية لها من خلال العقوبات والغرامات التي تفرضها الادارة الجبائية على مخالفي القوانين والتشريعات؛ فقد أظهرت الدراسة التطبيقية لمجموعة من المؤسسات، التي كانت محل رقابة جبائية من قبل مديرية كبريات المؤسسات، أن العبء الجبائي قد يكون مرتفع جدا ويؤثر على الوضعية المالية وكذا على أداء المؤسسة، ما يؤكد ضرورة اهتمام المؤسسات بالمتغير الجبائي حتى تتفادى الوقوع في المخاطر الجبائية التي تؤثر سلبا عليها.

الكلمات المفتاحية :الجباية؛ المخاطر الجبائية؛ القواعد الاحترازية.

تصنيف Jel : K34,H20, H21

Abstract:

The continuous changes in the tax laws and their incomprehensibility have made it difficult for institutions to comply with all of their tax obligations and respect the tax law. Considering the impact on the financial condition of an institution, through the penalties and fines imposed by the tax administration on violators of laws and legislation, taxation has become a danger to the institution that must be controlled. The study of a group of institutions has showed indeed that the tax burden may be significant and affect the financial position of an institution and its performance, which confirms the need to reconsider the tax variable in order to reduce fiscal risks.

Keywords : Fiscal ; fiscal risks ; precautionary measures.

Jel classification code :K34, H20, H21

1- مقدمة:

*المؤلف المرسل

في المقاربة النظامية ينظر إلى المؤسسة على أنها نظام مفتوح على محيطه الخارجي تؤثر فيه وتتأثر به بفعل عديد العوامل (le Moigne: 1974). تأخذ هذه العوامل شكل أنظمة فرعية – داخلية كانت أو خارجية – تنسج مع نظام المؤسسة أشكالا من العلاقات قد تأخذ صفات التعاون أحيانا، والتنافس تارة، والتصادم تارة أخرى. ومن بين هذه الأنظمة الفرعية نجد – كما هو الحال في عديد الدول- النظم الجبائية التي تتميّز بحدة وتكرار تفاعلاتها وهي بذلك تعدّ إحدى أكبر انشغالات المؤسسة الإقتصادية، لما لها من عبء مالي يقيّدها في تحقيق أهدافها، بما يفرضه عليها من احترام الالتزامات الضخمة والمتزايدة بسبب التغير المستمر في القوانين الجبائية. ومن جهة، فإن المشرع وضع عدة آليات تسمح بمراقبة تطبيق القواعد القانونية الجبائية من خلال الرقابة التي تمارسها الادارة الجبائية، مع تسليط عقوبات في حالة الانحراف عنها، حماية للمصلحة العامة للدولة. فالجباية لها دور هام في ضبط ايرادات الدولة والمحافظة عليها وتنميتها، لما تشكله من نسبة هامة من مجموع إيراداتها التي تواجه بها مختلف التزاماتها، وهي كذلك وسيلة فعالة تمكنها من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. في حين أنها، بالنسبة للمؤسسة والمستثمر، تعد سببا في تخفيض أرباح المشروع، ومن ثمّ تطرح مشكلة تضارب المصالح بقوة في هذا الشأن.

إن التطور الاقتصادي، واتساع التبادلات الدولية وشدة المنافسة يفرض على المؤسسة تسخير كافة مواردها بما يخدم بشكل أمثل نظامها الجبائي والعمل على تخفيف ثقله بكافة الطرق المتاحة قانونا والكفؤة أداءً. فهي بذلك مطالبة أوّلا بالمعرفة الجيدة لمحيطها الجبائي، من حيث فرصه وتهديداته، ثمّ الإلمام بوضعيتها الجبائية الخاصة بها، من حيث نقاط ضعفها وقوّتها، حتى تتمكّن من الإحتراز لمختلف المخاطر الجبائية التي قد تصل بها حتى إلى خطر الإفلاس والخروج من السوق.

إن النظام الضريبي في الجزائر هو نظام تصريحي، حيث يقدم المكلفون بالضريبة تصريحا بأوعيتهم تأسيسا لمبدأ افتراض النية الحسنة للمتعاملين إلى أن يثبت العكس. فالمؤسسة مطالبة في ذلك بالالتزام بالقوانين والتشريعات الضريبية المفروضة من قبل المشرع، وهو ما يحتّم عليها أن تحتوي في هياكلها الداخلية خلايا يقظة مستمرة تقوم بمتابعة كلّ ما يستجد في هذه التشريعات، ومن ثمّ فإن غياب هذه الهياكل الداخلية الفاعلة على مستوى المؤسسة من جهة، ثمّ ملاحظة الوتيرة المتسارعة والمستمرة لمختلف التغييرات الحاصلة في التشريع الجبائي الجزائري، وما يعكسه ذلك من صعوبة استيعابها و فهمها، كلّ ذلك سيصعّبُ على المؤسسة الالتزام بها واحترامها، وهو ما يؤهل هذه الجباية تشكل، بامتياز، خطرا على المؤسسة لابد من التحكم فيه.

وانطلاقا مما تمّ ذكره، يتبادر لنا طرح الاشكالية التالية: **كيف يمكن للمؤسسة أن تستوعب مختلف المخاطر الجبائية وتتعامل معها دون الإخلال بوضعيتها المالية؟**

1-1- فرضيات الدراسة

للإجابة على الاشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

- تؤثر المخاطر الجبائية على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الأعباء الاضافية التي تفرضها الادارة الجبائية على المؤسسة.

- تؤثر المخاطر الجبائية على أداء المؤسسة.

1-2- أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز المخاطر الجبائية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات والتي ستحمّلها تكاليف جبائية إضافية كان من الممكن لها تفاديها وبالتالي تخفيف العبء الضريبي الذي ينجم عنها إذا التزمت ببعض القواعد الاحترازية في إدارتها لهذه المخاطر.

1-3- دراسات سابقة

من خلال عملية المسح الالكتروني، تم التوصل إلى بعض الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- حميداتوا صالح، "دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012. تم الاهتمام في هذه الدراسة بالمخاطر الجبائية وكيفية تخفيضها عن طريق المراجعة الجبائية.

- GUEDRIB BEN ABDERRAHMEN Mouna, Impact des mécanismes internes de gouvernance sur le risque fiscal : Une étude menée dans le contexte tunisien, Thèse de doctorat en SCIENCES DE GESTION, Université de FRANCHE-COMTE, Juin 2013.

فقد اهتمت هذه الدراسة بالخطر الجبائي وكيفية تسييره.

1-4- منهجية الدراسة

من أجل اجراء هذه الدراسة والإجابة على الاشكالية، تم اتباع المنهج الوصفي وذلك من خلال الدراسة النظرية للموضوع المعتمدة على مجموعة من المراجع المتاحة في مجال الجباية والخطر الجبائي، والبحوث المنشورة في المجلات المتخصصة والمحكمة علميا، وكذاالإطلاع على الصفحات الالكترونية التي عنيت بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل الوضعية المالية لمجموعة من كبريات المؤسسات.

1-5-خطة الدراسة

للإجابة على هذه الاشكالية تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة (05) محاور كالآتي:

- تعريف الجباية، الضريبة، الرسم والخطر الجبائي.
- مصادر وأنواع الخطر الجبائي.
- مظاهر اللاكفاءة الجبائية.

- دراسة تحليلية لمؤسسات تابعة لمديرية كبريات المؤسسات.
- القواعد الإحترازية في إدارة المخاطر الجبائية.

2-تعريف الجباية، الضريبة، الرسم والخطر الجبائي

للمؤسسة مخاطر مختلفة من بينها الخطر الجبائي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالناحية الجبائية للمؤسسة من ضرائب ورسوم وتسيير جبائي وغيرها وفي هذا المحور سيتم تناول تعريف كل من الجباية، الضرائب والرسوم وكذا الخطر المرتبط بها.

فالجباية تمثل مجموع القواعد، القوانين والاجراءات التي تحكم المجال الجبائي في الدولة، وهي أيضا تتلخص في الاجراءات المتبعة من قبل الدولة لتحصيل الضرائب والرسوم المفروضة (Journal du net).

حيث تعرف الضريبة على أنها "فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية " (عادل علي، 2009، ص 122)، بينما الرسم فيعرف على أنه"مبلغ من المال تجبيه الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص عاد عليهم من هذه الخدمة(عادل علي، 2009، ص 109) ".

وعليه يمكن استخلاص جملة من أوجه الشبه والاختلاف بين الضرائب والرسوم والتي يمكن تلخيص أهمها في الجدول التالي:

الجدول (01): الفرق بين الضريبة والرسم

	الضريبة	**الرسم**
أوجه الشبه	- إجبارية، - اقتطاع نقدي.	- إجباري، - اقتطاع نقدي.
أوجه الاختلاف	- دون مقابل، - لها منفعة عامة(مساهمة الفرد في تغطية النفقات)، - تفرض بقانون يصدر من السلطة التشريعية، - تحدد قيمتها على أساس المقدرة المالية للمكلف بالضريبة.	- يفرض مقابل خدمة، - له منفعة خاصة وعامة، - يفرض بناءا على قانون في صورة قرارات إدارية، - تحدد قيمته على أساس قيمة الخدمة التي يحصل عليها الفرد.

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على: محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

من الجدول السابق يتبين أن كل من الضريبة والرسم يمثلان اقتطاعا نقديا اجباريا، وبالتالي يشكلان عبئا على المؤسسة لابد عليها أن تتحكم فيه.

وتزداد صعوبة الإلمام بالخطر الجبائي إذا تمّ ملاحظة أن النظام الجبائي الجزائري تمّ تضمينه بكمّ هائل من الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسات نذكر منها (الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الضريبة الجزافية الوحيدة، الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية، رسم التطهير، الضريبة على الأملاك، الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي للاستهلاك، الرسم على المنتوجات البترولية، رسم المرور عند الاستيراد، رسوم الضمان والتعيير على مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين، الرسم الصحي على اللحوم ورسم استعمال آلات الاستقبال الاذاعي التلفزيوني، الرسم على الاعلانات والصفائح المهنية، رسم على رخص العقارات...) مع اعتبار عدد من الحالات الخاصة والاستثناءات الواجب ملاحظتها في هكذا ضريبة أو رسم، ثمّ إحاطة الكلّ بجملة من الإجراءات الإدارية الواجب اتباعها واحترامها من طرف الخاضعين للضريبة. في حين نجد أن المشرع ضمّن مجموعة هذه الحقوق بجملة من الامتيازات الممنوحة للخاضعين الذين يمكنهم الاستفادة منها في حال توفرها على جملة الشروط المطلوبة، ومن ذلك (المجمعات، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، رسم التكوين المهني المتواصل ورسم التمهين، فوائض القيم الخاصة بالتنازل....). والناظر في كيفية عرض وتعدد هذه الالتزامات والامتيازات ثمّ الوتيرة التي تغيّر بهما من خلال الإصدارات المتتالية في القوانين والتشريعات يجعل من الصعب على المؤسسات أن تتحكم في جبايتها، الشيء الذي يجعلها أحيانا كثيرة لا تستفيد من تلك الامتيازات الممنوحة، ثمّ تعرضها إلى مخاطر جبائية متعدّدة المصادر.

وكما هو ملاحظ مما تمّ تقديمه أعلاه، يتعلق الخطر الجبائي بسلوك المؤسسة تجاه الإدارة الجبائية، فهو يتولد من عدم تقيد المؤسسة بالالتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي، أو من عدم الفهم الجيد أو سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي، أو بغرض الغش والتهرب الجبائي، الأمر الذي يؤدي بها، علاوة على تشويه سمعتها أمام الإدارة الجبائية، إلى تكبدها أعباء إضافية تتمثل في العقوبات والغرامات بالإضافة إلى الوقت الضائع الذي يحسب عليها في حالة كونها هدفا للمراقبة التي تقوم بها الإدارة الجبائية(حميداتو صالح، 2012، ص 100).

واعتبر Jean-Luc Rossignol أن مفهوم الخطر الجبائي يشمل معنيين: أولهما عدم احترام القوانين الجبائية سواء بصفة ارادية أم لا، وثانيهما ما يرتبط بسوء اتخاذ القرارات التي ينجم عنها فرص ضائعة (Jean-Luc Rossignol,2010, p176).

كما عرّف أخرون (Papa Moussa DIAGNE, 2014, p 27) الخطر الجبائي على أنه عدم التأكد المرتبط بـ:

- تطبيق القواعد الجبائية في حالات معينة،
- كفاءة أنظمة المؤسسة على تحديد النتيجة الجبائية الناتجة عن أنشطة المؤسسة والعمليات التي تقوم بها،
- التغييرات في القوانين الجبائية والتفسيرات الموضوعة من قبل السلطات الجبائية وكذا القضاة.

ويلاحظ على هذا التعريف الأخير أنه يأخذ فقط الحالات غير الإرادية التي يسلكها الخاضع للضريبة فهو يهمل الجانب الإرادي كالغش والتهرب الجبائي وبالتالي يمكن تفضيل التعريف الأول لأنه أشمل.

مما سبق، يمكن القول أن الخطر الجبائي يتمثل في الغرامات والعقوبات المفروضة على المؤسسة من قبل الادارة الجبائية إضافة إلى ضياع فرصة الامتيازات الجبائية والتي تؤدي بها إلى تحمل أعباء إضافية كان بالإمكان تفاديها؛ إذ يمكن إرجاع نشوء الخطر الجبائي إلى مصدرين أساسيين هما: **العلم بالقوانين والتشريعات، ومدى الالتزام بها**، ومن ثمّ يمكن رصد مختلف التموقعات التي تعكس عددا من درجات المخاطرة التي قد توجد فيها المؤسسة وذلك وفقا للشكل التالي:

الشكل (01): الخطر الجبائي ودرجة المخاطرة

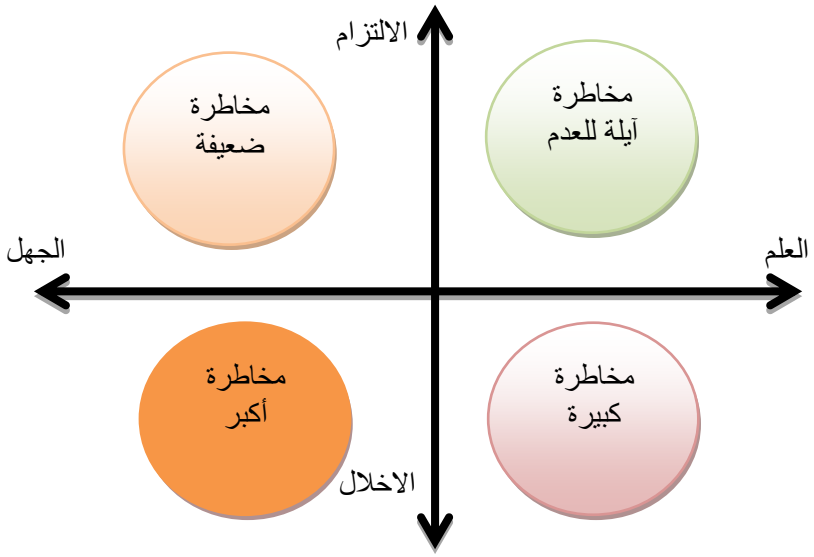

المصدر: من إعداد الباحثين.

من الشكل أعلاه نجد أن هناك أربع (04) حالات يمكن للمؤسسة أن تتموقع فيها والتي تتفاوت فيها درجة المخاطرة ارتفاعا وانخفاضا والمتمثلة فيما يلي:

- **الحالة الأولى (العلم - الالتزام):** تعكس هذه الحالة علم المؤسسة بالقوانين والتشريعات وأنها تعمل على الالتزام بها. وتكون درجة المخاطرة فيها شبه منعدمة لأنها تعمل على تسيير أمثل لوضعيتها الجبائية.

  هذه الوضعية المثلى تحتاج إلى اجتماع عدد من الشروط أساسها:
  - اقتناع الادارة العليا بضرورة الامتثال الجبائي،
  - وجود هيكلة (خلية يقظة) تعنى بمتابعة التطورات،

- التأهيل للإطارات المتخصصة،
- قنوات اتصال مستمرة بين الادارة والمصالح الجبائية.

← **الحالة الثانية (الجهل - الالتزام)**: المؤسسة هنا ليست على علم بمختلف القوانين إلا أنها تبحث عن الالتزام بها وذلك بالاستعانة بأشخاص خارجيين إما مراجعين أو مستشارين، فهذه الحالة تعكس درجة مخاطرة ضئيلة نسبيا مقارنة بالحالات الأخرى.

← **الحالة الثالثة (الجهل - الإخلال)**: المؤسسة هنا ليست على علم بمختلف القوانين وتجهلها وكذلك تخلّ بالتزاماتها الجبائية تجاه إدارة الضرائب، فهي لا تبحث عن حلول لها وتفضل عدم الالتزام وهنا قد تقع المؤسسة في الغش أو التهرب الجبائي، وتضييع فرص الاستفادة من الامتيازات الممنوحة وبالتالي فالمخاطرة في هذه الحالة تكون أكبر.

← **الحالة الرابعة (العلم - الإخلال)**: المؤسسة هنا على علم ودراية بالقوانين أي أنها مدركة لالتزاماتها الجبائية إلا أنها تتفلّت منها وتخل بالتزاماتها، فتنتهج في ذلك مختلف طرق الغش والتهرب الجبائي عمدا، ومن ثمّ فدرجة المخاطرة لديها كبيرة، قد تتسبب في تحمل أعباء كبيرة.

3-مصادر وأنواع الخطر الجبائي

عند ممارسة المؤسسة لنشاطاتها المختلفة فهي تتعامل وتتفاعل مع محيطها الخارجي من جهة، ومحيطها الداخلي من جهة أخرى هذا ما جعل للخطر الجبائي مصادر وأنواع مختلفة تختلف باختلاف الأعمال التي ينجر عنها هذا الخطر، والتي لابد على المؤسسات معرفتها وأخذها بعين الاعتبار حتى يتسنى لها التخطيط والتسيير الجيد لوضعيتها الجبائية وتفادي الوقوع في المخاطر الجبائية.

3-1-مصادر الخطر الجبائي

من وجهة نظر المؤسسة كنظام متفاعل مع محيطه الخارجي يؤثر فيه ويتأثر به، يمكن تصنيف مصادر الخطر الجبائي إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، يتمّ عرضها على النحو التالي:

أ-مصادر داخلية: هي نوعان، تلك المرتبطة بالأشخاص والأخرى ذات العلاقة بالإجراءات(BEN HADJ SAAD Mohamed, 2009, p 29).

أ-1-مصادر داخلية مرتبطة بالأشخاص

إن الأفراد العاملين بالمؤسسة يمكن أن يكونوا بحد ذاتهم مصدرا من مصادر الخطر الجبائي وذلك نتيجة لـ:

- عدم المتابعة المستمرة للجانب الجبائي في المؤسسة سواء نتيجة نقص الكفاءة في المجال الجبائي أو ضعف التكوين مما يؤدي إلى عدم إعطاء الأولوية لهذا الجانب؛ أو حينما لا تحتوي المؤسسة هياكل تنظيمية تسهر على مواكبة التغيرات الحاصلة في القوانين، ونصوص التشريع المعمول بها.
- كيفية تفسير النصوص والقوانين من قبل المؤسسة.

- عدم معرفة الامتيازات الجبائية: فعلى القائمين بالجباية في المؤسسة القيام بتحديث مستمر للمعلومات المتعلقة بالامتيازات الجبائية الممنوحة من قبل الادارة الجبائية.
- غياب الرقابة الذاتية من خلال غياب هياكل المراجعة الداخلية مما يؤدي إلى عدم احترام القوانين والقواعد الجبائية.

أ-2-مصادر داخلية مرتبطة بالإجراءات

إن تبني اجراءات غير موافقة للاحتياجات الجبائية للمؤسسة يؤدي إلى تفاقم الخطر الجبائي، وبالتالي لابد من وضع اجراءات تتناسب واحتياجاتها (كإجراءات إعداد التصريحات الجبائية).

التكنولوجيا (الاعلام الآلي والأنترنت) المستعملة من قبل المؤسسة هي الأخرى يمكن أن تكون مصدرًا من مصادر الخطر الجبائي، و ذلك فيما يتعلق بإجراءات جمع ومعالجة المعطيات الجبائية وكذا المعلومات المحاسبية كونها قاعدة لتحديد الوعاء الضريبي وإعداد التصريحات والنتيجة الجبائية (DIAGNE Papa Moussa, 2014, p 29).

ب-مصادر خارجية:تشكل الادارة الجبائية المصدر الرئيسي للخطر الجبائي بسببالسلطة الممنوحة لها (الحق في الرقابة، إعادة التقويم وإصدار العقوبات) (MARTIEL Chadefaux, 1987, p 33)، كما أن تعقيد النظام الجبائي يُعدُ هو الآخر مصدرا من مصادر الخطر الجبائي ويتجلى تعقد التشريع الجبائي من خلال (حميداتو صالح، 2012، ص ص 102، 103):

- التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي إذ تؤثر سلبا على تسيير جباية المؤسسة، فالتعديلات المستمرة يصعب رصدها ومتابعتها سواء من قبل مسيري المؤسسات وحتى موظفي الإدارة الجبائية.
- تعدد الضرائب وارتفاع العبء الضريبي يؤدي بالمؤسسة إلى سلوك طرق غير قانونية لتفادي دفع الضريبة.
- غياب الحوار بين الإدارة الجبائية والمؤسسة، مما يجعل الإدارة خصما للمؤسسة بدلا أن تكون المستشار والمساعد لها.
- تفسيرات الإدارة الجبائية للقواعد الجبائية التي يصعب التنبؤ بها مما قد يلحق ضررا بالمؤسسة، ويشكل خطرا أكيدا لها، كما أن اختلاف القراءات من مصلحة جبائية لأخرى يجعل تطبيق القواعد الجبائية متباينًا بين المصالح وهذا ما يؤدي إلى نشوء انطباع سيء عن الإدارة الجبائية.

2-3-أنواع الخطر الجبائي

قام مكتب Waterhouse Cooper Priceحسب الدراسة التي قام بها بتصنيف المخاطر الجبائية إلى نوعين: مخاطر جبائية محددة وأخرى عامة (GUEDRIB BEN ABDERRAHMANE Mouna, 2013, p 58).

تضم **المخاطر الجبائية المحددة** ما يلي:

أ-مخاطر المعاملات Les risques de transactions

تقوم المؤسسة بعدة معاملات عند ممارسة نشاطها (بيع، شراء، اندماج، تسديد...)، وكل معاملة من هذه المعاملات تقابلها ضريبة كالرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني وغيرها، فكلما كانت هذه المعاملات معقدة، غير جارية وغير روتينية (الاندماج، التنازل عن الاستثمارات...)كلما أدت إلى عدم التأكد الجبائي وبالتالي إلى تحمل المؤسسة إما غرامات وعقوبات أو فرص ضائعة نتيجة عدم توفر المهارات الجبائية، أو الجهل بالقوانين وغيرها من أسباب المخاطر الجبائية.

ب-المخاطر العملياتية Les risques opérationnels

يرتبط الخطر الجبائي العملياتي بالمخاطر الكامنة وراء تطبيق القواعد والقوانين الجبائية المختلفة والتي تحكم العمليات اليومية للمؤسسة، إذ أن هذه العمليات لها مستويات مختلفة من الخطر الجبائي أين تتفاوت درجته تبعا لعلاقة الإدارة الجبائية بها، فهذا النوع من الخطر يخص كل المصالح والأشخاص المعنيين بالجباية وليس فقط وظيفة الجباية في المؤسسة (التموين، العبور، محاسبة المخزونات، المستخدمين، الخزينة والمالية، الفوترة، النقل، المحاسبة....).

جـ-مخاطر التوافق Les risques de conformité

وهو الخطر المتعلق بمدى توافق الالتزامات الجبائية للمؤسسة مع ما تنص عليه القوانين والتشريعات الجبائية المعمول بها من قواعد الشكل واحترام المواعيد وغيرها، فعدم احترام هذه القوانين والتشريعات يؤدي بالمؤسسة إلى تحمل أعباء جبائية.

د-مخاطر المحاسبة المالية Le risque de comptabilité financière

تمثل المحاسبة الأداة الرئيسية لتجميع وحساب الوعاء الضريبي وبالتالي تشكل القاعدة الأساسية للرقابة الجبائية، إذ يتمثل خطر المحاسبة المالية في الإجراءات المرتبطة بإعداد القوائم المالية من تسجيل العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة والخيارات المحاسبية (طرق الاهتلاك، حساب المخزون ...) وغيرها.

أما **المخاطر الجبائية العامة** فتضم:

أ-مخاطر المحفظةLes risque de portefeuille

تمثل مخاطر المحفظة المستوى العام للخطر وتجمع كل من مخاطر المعاملات، المخاطر العملياتية ومخاطر التوافق .

ب-مخاطر التسيير Les risques de gestion

ترتبط مخاطر التسيير بسوء تسيير المخاطر الجبائية التي سبق تحديدها نتيجة إما لغياب الوثائق وذلك لعدم توثيق هذه المخاطر وعدم التحاور حول سياسة تسيير المخاطر الجبائية ويظهر هذا خاصة في حالة استقالة القائمين بتسييرها، أو نتيجة ضعف الموارد، أو لنقص الكفاءة اللازمة.

جـ-مخاطر مرتبطة بصورة المؤسسة (السمعة) Les risques de réputation

عادة ما يتم تحديد مواقفنا وفقا لسمعة الأشخاص أو المؤسسات أو الشركات التي نتعامل معها، وهذا ينطبق على الادارة الجبائية، الموردين، الزبائن وكافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

إن السمعة الجيدة للمؤسسة تعد أحد أهم أصولها؛ في المجال الجبائي، السمعة الجيدة للمؤسسة هي ثمرة احترامها للأنظمة الجبائية المطبقة، فهي تعطي للمؤسسة درجة من الاطمئنان اتجاه نتيجة رقابة الادارة الجبائية عليها.

4- مظاهر اللاكفاءة الجبائية في المؤسسة

إن المؤسسات الاقتصادية يمكن أن تظهر فيها بعض الصفات التي تُبين أن هذه المؤسسات غير كفئة من الناحية الجبائية وأن هناك سوء تسيير لوضعيتها الجبائية، إذ سيتم في هذا المحور عرض هذه المظاهر، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- المظاهر المتعلقة بالجانب التنظيمي،
- المظاهر المتعلقة بالموارد البشرية،
- المظاهر المتعلقة بثقل العبء الضريبي،
- المظاهر المتعلقة بتكرار الأخطاء وتعدد التسويات.

4-1-المظاهر المتعلقة بالجانب التنظيمي

وهي تلك المرتبطة بنظام الرقابة الداخلي للمؤسسة من اجراءات، هيكلة وغيرها، وتتمثل فيما يلي:

- عدم وجود دليل إجراءات جبائية وفي حال وجوده عدم تحيينه وفقا للتغيرات الحاصلة في القوانين والتشريعات الجبائية،
- عدم وجود هيكلة خاصة بالجباية إذ يتم مسك الجباية من قبل المحاسب،
- عدم تتبع التغيرات الحاصلة في القوانين والتشريعات الجبائية،
- انعدام التواصل بين مصلحة الجباية أو المكلف بها والمصالح الأخرى في المؤسسة (انعدام تبادل المعلومات)،
- غياب الوعي بضرورة ادراج الجباية في قرارات المؤسسة،
- عدم الاستفادة من مختلف الخيارات والامتيازات الجبائية الممنوحة،
- انعدام الاتصال بين المؤسسة والادارة الجبائية.

4-2-المظاهر المتعلقة بالموارد البشرية

وهي التي لها علاقة بالعاملين في المؤسسة ويمكن ذكر مايلي:

- نقص كفاءة المكلفين بالجباية أو المحاسبة،
- ضعف التكوين المتواصل،
- اللجوء إلى مستشارين خارجيين في أبسط الأمور.

4-3-المظاهر المتعلقة بثقل العبء الضريبي

ويظهر ذلك عندما تشكل الأعباء الناتجة سواء من إعادة التقويم أو من عدم استفادة المؤسسات من الامتيازات والخيارات الجبائية الممنوحة من قبل المشرع الجبائي، نسبة هامة من مجمل تكاليف المؤسسة، والتي بدورها تؤثر على الحالة المالية للمؤسسة.

4-4-المظاهر المتعلقة بتكرار الأخطاء وتعدد التسويات الجبائية

يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- تعرض المؤسسة إلى الرقابة الجبائية عدة مرات،
- عدم الاستفادة من التجارب السابقة فتتعرض لإعادة التقويم للأسباب نفسها.

كل هذه المظاهر تؤدي بالمؤسسة إلى الوقوع في المخاطر الجبائية وبالتالي تحمل أعباء إضافية مما يؤثر سلبا على حالتها المالية، وحتى تتمكن من تفادي هذه التكاليف وتحقيق اقتصاد جبائي لابد عليها من تفادي هذه المظاهر والعمل على تجنبها.

5-دراسة تحليلية لمؤسسات تابعة لمديرية كبريات المؤسسات

لإبراز مدى تأثير هذه المظاهر على الوضعية المالية للمؤسسة وللإجابة على الاشكالية المطروحة تم اجراء دراسة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات (Direction Des Grandes Entreprises « DGE »)، أين تم أخذ مجموع المؤسسات ذات الجباية العادية التي قامت المديرية بإجراء رقابة جبائية عليها خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019 وهو ما يبينه الجدول رقم (02)، بالإضافة إلى دراسة خمس مؤسسات (05) مختلفة وهو ما سيتم عرضه في الجدول رقم (03).

يظهر الجدول أدناه (رقم 02) أن قيمة العائد المالي لإدارة الضرائب الناتج عن التصحيحات التي تفرضها هذه الادارة في حالة مخالفة التشريعات الجبائية مرتفع والذي نفسه يمثل العبء الضريبي من وجهة نظر المؤسسة، إذ نلاحظ أن قيمة هذا العبء بالنسبة لمؤسسة واحدة قد يفوق ما يزيد عن 2,6 مليار دينار جزائري (سنة 2014).

الجدول (02):العائد المالي للفترة ما بين 2010 إلى 2019

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	عدد المؤسسات المراقبة	العائد المالي	العائد المالي/عدد المؤسسات
2010	26	20 896 012 043	803 692 771
2011	40	8 047 251 402	201 181 285
2012	34	6 118 916 780	179 968 141

2013	31	9 731 513 183	313 919 780
2014	32	85 446 198 161	2 670 193 693
2015	32	5 368 763 897	167 773 872
2016	37	5 373 246 521	145 222 879
2017	35	5 462 813 397	156 080 383
2018	33	5 571 213 591	168 824 654
2019	46	3 357 838 196	72 996 483
الإجمالي		155373767171	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مديرية كبريات المؤسسات.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات التي تقوم المديرية بإجراء الرقابة عليها يعد ضئيلا مقارنة بإجمالي المؤسسات التابعة لها والذي يتمثل في 1083 مؤسسة. غير أن هذا الرقم الضئيل من المؤسسات التي خضعت في هذه الفترة إلى الرقابة الجبائية هي موضوع عائد جبائي للدولة يفوق الـ 155 مليار دج. ويمكن تصور حجم الريادة في هذه العوائد بقدر زيادة المؤسسات الاضافية الأخرى من هذه العينة التي يحتمل أن تكون هي كذلك موضوع رقابة ثم تسوية جبائية.

ويمكن قياس وتحليل العبء الجبائي وانعكاساته على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل أهم عنصر في الميزانية وهو رأس المال، وعلى أداء المؤسسة من خلال تحليل أهم عنصر في جدول حسابات النتائج وهو رقم الأعمال، وهو ما سيتم تناوله من خلال المعطيات المبينة في الجدول الموالي (رقم 03) لخمس مؤسسات كانت موضوع الرقابة من طرف المديرية.

الجدول (03):معطيات حول مؤسسات تم إجراء الرقابة عليها، الوحدة: الدينار الجزائري

المؤسسة	رأس المال	العبء المالي	رقم الأعمال
A	1 932 955 000	682 625 127	6 334 027 250
			6 320 038 390
			6 153 574 948
			5 972 023 824
B	2 330 220 000	24 348 916	9 124 793 509
			9 554 844 339
			11 008 348 096
			12 071 520 055
C	50 000 000	46 887 607	4 370 867 778
			5 353 741 887

			6 040 290 373
			7 893 872 002
D	3 903 210 000	35 632 494	6 472 746 620
			5 908 761 104
			8 392 211 223
			8 265 027 550
E	35 600 000	37 611 778	8 533 758 446
			6 210 599 198
			5 553 024 520
			4 262 883 867

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات مديرية كبريات المؤسسات.

فمن جهة الوضعية المالية للمؤسسة: يلاحظ أنه في اللحظة التي قد تتمكن فيها المؤسسات ذات رأس المال المرتفع نسبيا (أكبر من 2 مليار دينار) أن تتحمّل هذا العبء الجبائي وهو في حدود 1% بالنسبة للمؤسستين B و D، تجد المؤسسة A نفسها أنها أمام عبء مالي جبائي يصل إلى 35% وهو ما لا يمكن تحمله على المدى القصير والمتوسط، ما يعني أن المؤسسة ملزمة بالتفاوض مع مديرية الضرائب حول جدولة هذا الدين من جهة والدخول في اتخاذ كافة التدابير الإدارية الكفؤة في تسيير ضرائب المؤسسة واجتناب أعباء جبائية إضافية في الأعوام القادمة والتي تعود إما لسوء إدارة هذه الضرائب أوبسبب اللجوء إلى حالات الاحتيال والغش الجبائي. فيما يخص المؤسستينC و E فهما مهددتان بالإفلاس بسبب بلوغ حجم العبء المالي الجبائي إلى نسب 93,78% و 105,65% على التوالي من حجم رأس ماليهما الذي يعتبر ضعيفا نسبيا (50 مليون دج أو أقل). وهذه النسب المرتفعة تعكس مدى هشاشة الهيكل المالي للمؤسسة وتهدد حتى قدرتها على الدفع (Solvabilité).

أما من جهة أداء المؤسسة: فنلاحظ أن العبء الجبائي للمؤسسات D،C،B وE يعد ضئيلا جدا في حدود 0,6% مقارنة برقم أعمالها وهي نسبة يمكن للمؤسسة تحملها على المدى القصير إذا ما كانت التحصيلات تتم في أجال قصيرة وكان هيكلها المالي جيدا، غير أنه مقارنة بتحليل الوضعية المالية نجد أنه رغم أن النسبة ضئيلة إلا أن كل منC و E غير قادرتان على تحمل هذا العبء أما B وD فيمكنهما تحمله، أما بالنسبة للمؤسسة A فيمثل العبء نسبة 11% وهي نسبة مرتفعة نسبيا مقارنة بالمؤسسات الأخرى إلا أن المؤسسة يمكنها تحمله على المدى المتوسط وذلك مرتبط بحسن تسيير التحصيلات.

من خلال الدراسة التحليلية يمكن **اختبار صحة الفرضيات** الموضوعة إذ أظهرت الدراسة أن الخطر الجبائي يؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الأعباء المفروضة على المؤسسات من قبل الادارة الجبائية نتيجة الرقابة المفروضة عليها وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى، غير أنه لا يؤثر على أداء المؤسسة وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية.

6-القواعد الإحترازية في إدارة المخاطر الجبائية

تعد مظاهر اللاكفاءة الجبائية دليل على سوء تسير المؤسسة للمتغير الجبائي، فهذه المظاهر تؤدي بها إلى الوقوع في المخاطر الجبائية والتي تؤثر بدورها على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال العقوبات والغرامات التي يفرضها القانون الجبائي في حالة الاخلال بالالتزامات الجبائية المفروضة عليها، والتي قد تؤدي بها حتى إلى خطر الخروج من السوق– مثلما بينته الدراسة السابقة – ، لذا وجب على المؤسسة أن تحترز لهذه المخاطر وتعمل على تجنبها.

ومن جملة القواعد الاحترازية التي يمكن للمؤسسة أن تتفادى من خلالها تأثير الجباية على وضعيتها المالية نجد ما يلي:

- الاهتمام بالجباية من خلال إنشاء هيكل خاص بها يكون مستقل عن المحاسبة والمالية، أي لا يكون المحاسب هو نفسه المكلف بالجباية.
- امتلاك دليل إجراءات جبائية خاص بالمؤسسة مما يسهل الوظيفة على أي عامل جديد وكذا على أفراد طاقم الهيكل أو الشخص المكلف.
- ادراج الجباية في كافة القرارات: وذلك عند دراسة المشاريع وكذا تتبعها في حال الحصول عليها، حتى تتمكن المؤسسة من الاستفادة من الامتيازات والتحفيزات التي يمنحها المشرع الجبائي وكذا تجنب سقوط حق الاستفادة منها في حال عدم ايفاء المؤسسة بشرط أو مجموعة من الشروط كون الاستفادة من بعض الأنظمة التحفيزية والامتيازات الجبائية مرتبط باحترام شروط معينة، وبالتالي تجنب تحمل المؤسسة لفرص ضائعة.
- تبادل المعلومات بين مصلحة الجباية والمصالح الأخرى وبالأخص مديرية المالية والمديرية العامة.
- التكوين المتواصل سواء للمكلفين بالجباية أو المحاسبين حتى يتسنى التماشي مع المستجدات والتغييرات في الاجراءات الجبائية المستمرة من جهة، وتفادي الأخطاء المحاسبية التي تنجر عنها مخاطر جبائية من جهة أخرى.
- إنشاء خلية يقظة تقوم بتتبع التغيرات الحاصلة في القوانين، الاجراءات والقواعد ما يجعل المؤسسة تتماشى والتغيرات الحاصلة في المحيط.
- المعرفة الشاملة بالامتيازات والخيارات الجبائية التي يمنحها المشرع الجبائي وكذا بشروط الاستفادة منها.
- تبني المراجعة الجبائية والتي تعد وسيلة هامة لتحقيق اقتصاد جبائي دون الاخلال بالقوانين والتشريعات المعمول بها.

7-الخاتمة

إن النظام الجبائي يتميز بدرجة من التعقيد نتيجة تعدد الضرائب والرسوم المفروضة من قبل المشرع الجبائي والتي تشكل بدورها عبئا على المؤسسة، فهي الزامية عليها وبالتالي تتطلب منها الالمام بالتشريعات الجبائية الموضوعة والمختلفة، فالمشرع يَفرض على المؤسسة التزام واحترام القوانين والتشريعات الجبائية لتفادي تحمل تكاليف إضافية في حال إجراء رقابة جبائية عليها، كما يمنحها حق الاستفادة من الامتيازات الجبائية.

هذه الالتزامات الضريبية المتعددة تجعل المؤسسة على صلة دائمة بالإدارة الجبائية، وهذا ما يجعلها عرضة لمخاطر جبائية فمن خلال الدراسة التطبيقية لمجموعة من المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات والتي كانت محل الرقابة الجبائية **توصلنا** إلى أن التصحيحات الجبائية التي تقوم بها إدارة الضرائب نتيجة عدم احترام القوانين والتشريعات الجبائية تشكل عبء ضريبي على المؤسسة والذي يؤثر على حالتها المالية وعلى استقرارها إذ يمكن أن يؤدي بها إلى الإفلاس، لذا فعلى المؤسسة أن تولي أهمية للمتغير الجبائي حتى تتمكن من تفادي هذه الأخطار أو التقليل منها من خلال جملة من القواعد الاحترازية، وكذا من خلال المراجعة الجبائية سواء كانت داخلية (أي هيكلة داخل المؤسسة خاصة بالمراجعة الجبائية) أم خارجية باللجوء إلى شخص خارجي للقيام بهذه المراجعة وذلك حسب حجم المؤسسة، فمن خلال دراسة عينة لمجموعة من كبريات المؤسسات تم التوصل إلى أن هذه المؤسسات عند تعرضها لرقابة جبائية نتج عنها إعادة تقويم بسبب أخطاء في التسجيلات المحاسبية أو في الادماجات والتخفيضات أو التصريحات المتأخرة، والتي كان بإمكانها تجنبها إذا ما اعتمدت على المراجعة الجبائية كما أن المؤسسات التي اعتمدت عليها أظهرت رضاها عن النتائج المتحصل عليها.

8- المراجع

8-1- المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

- **الأطروحات:**

حميداتوا صالح، دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة وجباية، سنة2011- 2012، ولاية الوادي

8-2- المراجع باللغة الفرنسية

- **Livres :**

MARTIELChadefaux, L'Audit fiscal, édition LITEC, Paris, 1987.

- **Thèse :**

BEN HADJ SAAD Mohamed, L'Audit fiscal dans les PME : Proposition d'une démarche pour l'Expert-Comptable, mémoire pour l'obtention du diplôme d'Expert-Comptable, Université de SFAX, Janvier 2009.

DIAGNE Papa Moussa, La maitrise des risque fiscaux : cas de la taxe sur la valeur ajoutée au port autonome de DAKAR(PAD), mémoire de fin d'étude Master Professionnel en Comptabilité et Gestion Financière , Centre Africain d'Etudes Supérieures en Gestion (CESAG), Promotion 6, Octobre2014,p27.http://bibliotheque.cesag.sn/gestion/documents_numeriques/M0196MPCGF14.pdf . Consulté le 04/08/2015, à 13 :15.

GUEDRIB BEN ABDERRAHMEN Mouna, Impact des mécanismes internes de gouvernance sur le risque fiscal : Une étude menée dans le contexte tunisien, Thèse de doctorat en SCIENCES DE GESTION, Université de FRANCHE-COMTE, Juin 2013.

- **Revues :**

Jean-Luc Rossignol, Fiscalité Et Responsabilité Globale De L'entreprise, Management & Avenir, N° 33, Mars 2010.

- **Site Web :**

Journal du net :

http://www.journaldunet.com/business/pratique/dictionnaire-comptable-et-fiscal/17162/ fiscalite-definition-traduction.html, consulter le 15l06l2021 à 16 : 30.